تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش
Kais Kasim alagrish

قياسات كاتم الصوت

شيءٌ ما يحمل الخلل. وجهة معينة يجب أن تكون كاذبة أو إنها تحتفظ بنصف الحقيقة، بينما يغطي الضجيج على النصف الآخر.

الجهود الأمنية لملاحقة الكواتم متميزة، لكن يبدو أن الأمر مثل الذي يفرغ الماء من سفينة مثقوبة؛ ما أن يسكب الكيلة إلى البحر حتى تعود وتدخل كميتها ذاتها من الماء عبر الثقب.

الكذب المستقبح في مثالياتنا صار وسيلة للاستمرار، ودائماً هناك من يتحدث عن ضرورة توفر الدليل بقبح وضوح الدليل نفسه، أتصور أن المعادلات الصعبة تتفكك من هنا، من رصد التناشز بين الواقع الذي لا يحتاج إلى دليل وبين من يصر باستكبار وتغطرس على نكران أي شيء إلا أن نسمي البقرة باسمها وهو ينكر، على طريقة القصة القرآنية المعروفة.

لكن استجدّ موقف هنا نحتاج أن ننبه الناس عليه، نعرف جميعاً إن المرجعية الدينية المتمثلة بآية الله السيستاني غير معنية بعقد مؤتمرات صحفية وإيضاح موقفها من كل حدث كما يطالبها البعض، وهو أمر من آليات المرجعية المدركة لحقيقة أنها تسند نظاماً ديمقراطياً أو يفترض فيه كذلك.

نعرف بالحدس والخبرة أن المرجعية لها تدريجات في إيصال رسائلها السياسية من حيث أنها بالأصل لا ترى تدخل المرجعية في السياسة إلا عند الضرورة التي تمنع الضرر فقط.

ونعرف أن المرجعية بدأت تتململ من طريقة تعامل "المتنفذين" من السلطويين مع نفوذهم الممنوح بالثقة والبيعة والانتخاب وهي طرق لا تستوجب بالأصل وجود "متنفذ" في قبالة القانون. نعرف أيضاً أنها أغلقت الأبواب أمام نهّازي الفرص من السياسيين ممن يسعون في لحظات الحراجة إلى مقابلة المرجعية لإعادة شيء من هيبة المنصب التي هدروها بالرخص.

ولفظة "متنفذين" وردت في خطبة الجمعة على لسان ممثل المرجعية التي نعرف أنها تمرر رسائلها السياسية عبرها مع التزام جانب عدم التدخل الأمور السياسية التي تحتاج من أصحاب القرار أن يقرروا وفقاً لإملاءات القانون ووفقاً لمتطلبات الوظيفة العامة.

لكن شيئاً ما يحدث وفقاً للتدليس والمخاتلة والمراوغة التي تجيدها جهات بعينها في الحكومة.

شيء ما يمنع القوة الأمنية المسلحة بالقانون وإرادة الشرعية من أن تكشف كل خيوط قصة (ألف كاتم وكاتم)، الى أن يطلع علينا قمر عمليات بغداد ليقول إن السلطة كشفت "معملاً كبيراً" لصناعة الكواتم.

هذا لن يمر بسهولة يا أيتها السلطة.

عليكم وبوضوح أن تخبرونا عن كامل القصة، كل التفاصيل، كل "المتنفذين" الذين يلعبون بخسة بأمن المواطن لزيادة نفوذهم وزيادة جنيهم من المغانمة الطائفية التي يرقصون على أنغامها منذ ثمانية أعوام.

عليكم أن تشرحوا لنا كيف صار هذا المعمل "كبيراً" لصناعة الكواتم وكم أنتج وكم قتل وكم سرّح من العمال وكم خرّج من الإرهابيين "الأدوات" الذين صاروا بوضوح سلعة سياسية يحلو للبعض التلمظ بها.

عليكم هذا، وفي الطريق إلى هذا الكشف، كل أقلامنا تتضامن مع المرجعية لنكشفكم أنتم لا غيركم.

البرلمان يؤجل مناقشة قضية ميناء مبارك إلى اليوم

لجنة الخدمات تنتظر وزير النقل حتى تطّلع على الحقائق

□ بغداد / المدى

أعلنت لجنة الخدمات النيابية أن مجلس النواب أرجأ مناقشة ميناء مبارك لحين تضييف وزير النقل هادي العامري اليوم الأربعاء للاطلاع على مراحل إنشاء ميناء مبارك.

وقال عضو اللجنة إحسان العوادي لوكالة كردستان للأنباء إن "مجلس النواب العراقي قرر تأجيل مناقشة تقرير اللجنة الفنية لميناء مبارك لحين تضييف وزير النقل هادي العامري في لجنة الخدمات النيابية المسؤولة عن قطاع النقل إلى اليوم لمناقشة مراحل إنشاء ميناء مبارك".

وأضاف انه "سيحدد موعد مناقشة تقرير اللجنة الفنية بعد تضييف وزير النقل هادي العامري والاطلاع على موقف الوزارة من الميناء ومعرفة مدى دورها في صياغة تقرير اللجنة الفنية الحكومية بشأن ميناء مبارك".

وأشار إلى أن "مجلس النواب يؤمن بحلّ مشكلة ميناء مبارك عبر توسيع قنوات الحوار مع الكويت وعدم التصعيد الإعلامي لأسباب سياسية، على لن تتم مناقشة قضية مبارك وفق المصالح الاقتصادية للبلدين".

وأعلنت لجنة الخدمات النيابية، الأحد الماضي، عن أن تقرير الحكومة بشأن ميناء مبارك سيناقش علناً اليوم الثلاثاء.

وأعلنت الحكومة العراقية، في الـ٢٥ من أيار الماضي، عن إرسال لجنة عالية المستوى من وزارتي الخارجية والنقل إضافة إلى البحرية العراقية إلى الكويت لمتابعة مدى تأثر مياه العراق الإقليمية بميناء مبارك الذي تعتزم بناءه، مشيرة إلى أنها ستحدد موقفها وفقاً لتقرير اللجنة.

إلى ذلك، خيّر النائب عن الكتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري الكويت، بين خيارين، إما إقامة علاقة جيدة مع العراق من خلال إيقاف تشييد ميناء مبارك، أو زرع بذور الفتنة بين البلدين إلى الأبد من خلال إصرارها على تشييده.

العوادي

وأوضح الشمري في تصريح نقله المكتب الإعلامي للكتلة: أن العلاقة بين العراق والكويت وتحديدا بعد أحداث عام ١٩٩٠ والاجتياح العراقي للكويت باتت شبيهة بالأزمة الدائمة ليس على مستوى الحكومتين فحسب بل على مستوى الشعبين الذين كانا يرتبطان بوشائج القرابة والمصاهرة، ولكن اللعب على وتر الفرع والأصل هو الذي خلق هذه الأزمة.

وأضاف: أن الكويت اليوم أمام مفترق طرق، فإما الاستمرار بتشييد ميناء مبارك وبالتالي زرع بذور فتنة أبدية لن تهدأ مطلقا بين الشعبين الشقيقين، وأما التوقف عن تشييده لإيقاف هذه الفتنة والقضاء على أسباب الكراهية والضغينة وزرع بذور المحبة والألفة بين الشعبين.

وتابع الشمري: على القادة السياسيين في الكويت أن يؤمنوا بأن العراق دولة جارة أزلية للكويت وان المصالح متغيرة دائما، فإن كانت المصالح الكويتية قد ارتبطت مع دول كبرى فإن هذه المصالح لن تستمر إلى ما لانهاية ولابد لها أن تتعرض يوما ما للاهتزاز كما حصل للعلاقة بين الدول العظمى وتونس ومصر واليمن.

وبيّن: أن المصالح متغيرة لكن الجيرة بين العراق والكويت باقية، فإما أن تختار الكويت الراحة والسعادة من خلال العلاقات الجيدة والهادئة مع العراق، او تختار الاحتقان والعداء الدائم، وأعتقد أن النهاية ستكون مبنية على التسامح والعلاقات الطيبة بين الشعبين.

تفجير سيارتين مسيطر عليهما في بغداد

الاعتقالات مستمرة في ديالى ومقتل شرطيين وامرأة في الموصل

أعلنت قيادة عمليات بغداد، الثلاثاء، أن قوة أمنية تمكّنت من تفجير سيارتين مفخختين مسيطر عليهما شمال العاصمة. وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح لوكالة السومرية نيوز، إن "قوة من وحدة مكافحة المتفجرات تمكنت، أمس من تفجير سيارتين مفخختين مسيطر عليهما في قضاء التاجي وناحية المشاهدة التابعة لقضاء الطارمية شمال العاصمة بغداد، من دون وقوع خسائر بشرية أو مادية".

بقايا سيارة مفخخة.... (أرشيف)

□ بغداد / وكالات

وأضاف عطا أن "القوات الأمنية اتخذت إجراءات مشددة تحسبا لوجود سيارات مفخخة أخرى".

من ناحيته أفاد مصدر في شرطة محافظة ديالى، أمس، بأن عشرة أشخاص بينهم مطلوبون بتهمة الإرهاب اعتقلوا في سلسلة عمليات أمنية في مناطق متفرقة من المحافظة.

وقال المصدر إن "قوة من الشرطة نفذت صباح الثلاثاء عملية دهم وتفتيش في مناطق بعقوبة وقضاء المقدادية وقضاء بلدروز، اعتقلت خلالها ١٠ أشخاص بينهم أربعة مطلوبين للقضاء، غالبيتهم وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب".

من جانبه أفاد مصدر آخر في شرطة ديالى، بأن مدنياً أصيب بانفجار عبوة ناسفة استهدفت مسجداً شمال شرق بعقوبة.

وقال المصدر، إن "عبوة ناسفة كانت موضوعة قرب مسجد إبراهيم عزت في منطقة جرف الملح انفجرت، صباح الثلاثاء، لدى مرور سيارة مدنية، مما أسفر عن إصابة سائقها".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "الأجهزة الأمنية طوّقت منطقة الحادث ونقلت الجريح إلى مستشفى بعقوبة العام لتلقي العلاج، فيما فتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه".

في غضون ذلك، كشف مصدر أمني مسؤول في عمليات نينوى، عن مقتل امرأة وشرطيين اثنين في حادثين منفصلين بمدينة الموصل.

وقال العميد محمد الجبوري إن "مسلحين مجهولين اقتحموا منزل إحدى العوائل الموصلية وقتلوا امرأة في الأربعين من عمرها في منطقة الزهور ولاذوا بالفرار إلى جهة مجهولة من دون معرفة الأسباب".

وأضاف أن "القوات الأمنية قامت بنقل جثة المرأة إلى دائرة الطب العدلي، وطوقت المنطقة التي وقعت فيها عملية الاغتيال التي تمت باستخدام أسلحة كاتمة للصوت، بحثا عن المنفذين شرقي الموصل".

من جانب آخر، قال الجبوري إن "مجموعة مسلحة اغتالت صباح، الثلاثاء، شرطيين أثناء تأديتهما الواجب في نقطة تفتيش غربي الموصل".

وتابع الجبوري أن "مجموعة مسلحة تستقل سيارة أجرة قامت بفتح نيران أسلحتها الخفيفة والكاتمة على الشرطيين ولاذت بالفرار في منطقة ١٧ تموز غربي الموصل"، مشيرا إلى أن "القوات الأمنية سلمت جثتي الشرطيين إلى مركز الطب العدلي".

إلى ذلك أصيب شرطي بجروح طفيفة يوم أمس في محافظة بابل نتيجة انفجار عبوة لاصقة شمالي المحافظة.

وقال مصدر امني في شرطة المحافظة إن "عبوة لاصقة كانت موضوعة في إحدى العجلات التابعة للشرطة في منطقة الحصوة شمالي الحلة انفجرت صباح اليوم (أمس) ما أدى إلى إصابة شرطي بجروح طفيفة وتدمير العجلة بالكامل".

وأضاف أن "قوة أمنية طوقت مكان الحادث فيما تم نقل المصاب إلى المشفى لتلقي العلاج".

شوان محمد طه لـ المدى: الكرد لن يكونوا جزءاً من حكومة سلطوية

حاوره / إياس حسام الساموك

انتقد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية وعضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية شوان محمد طه، محاولةَ بعض الأطراف السياسية، تكريسَ السلطة وخلقَ دكتاتورية من طراز آخر، مشددا على أن الكرد لن يكون لهم أي دور في الحكومة إذا ما حصل ذلك، مشيرا إلى أن تضحياتهم لم تأت بثمارها حتى اللحظة لأنهم يستحقون المزيد من المكاسب السياسية، معربا عن رفضه استخدام منطق القوة في حكم الدولة العراقية. جاء ذلك في حوار أجرته معه "المدى"، بيّن من خلاله نقاط الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وأسباب عدم تنفيذ الاتفاقيات التي تمخضت عنها الحكومة، مؤكدا عدم مساومة الكرد على كردستانية الأراضي المتنازع عليها لاسيّما كركوك.

وفي جانب آخر من الحوار، تطرق النائب الكردستاني إلى ملف الحريات، لافتا إلى أن السلطة بجميع أنواعها السياسية والاجتماعية وكذلك الدينية تخشى الحريات.

× نلحظ سوء العلاقات بين الإقليم والمركز، فأطراف داخل التحالف الوطني تتهم القيادات الكردية بأنها أخذت أكثر من استحقاقها؟

– لدينا الكثير من التضحيات من اجل أن يكون العراق ديمقراطيا، وأسهمنا وعبر قوات البيشمركة بحفظ الأمن بعد سقوط الدكتاتورية وانهيار الأجهزة الأمنية العراقية، فنحن في العراق بحاجة إلى منطق العقل والحكمة في إدارة أزماتنا وترك منطق القوة التي لطالما ما أثرت سلبا على العملية السياسية.

× من يتحمل مسؤولية تكريس السلطوية وإبعاد الغير؟

– الأطراف كافة، ليس ائتلاف دولة القانون فحسب.

× نواب في دولة القانون اتهموا التحالف الكردستاني؛ بأنه يثير المشاكل السياسية؟

– هذه لا تعدو كونها تلفيقات سياسية وإعلامية، وأنا أتساءل هنا، هل صنع الكرد المشاكل أم كانت موجودة على الأرض في الأساس؟ يجب أن نتحمل مسؤولية وضع النقاط على الحروف لمعرفة من هو المخطئ، الكل يعرف أن رئيس الإقليم راعي اتفاقية أربيل وتم في ظلها تسمية الرئاسات الثلاث، ومن ثم تشكيل الحكومة، وهذا يعني انه وضع الخطوط العريضة لحلول الأزمة السياسية.

× حصل بعدها نقض للوعود، من يتحمل الوزر الأكبر منها؟

– في الآونة الأخيرة تعرضنا إلى لوم بعض الكتل السياسية، لاسيما القائمة العراقية وبعض مكونات التحالف الوطني، ويطلبون من بارزاني باعتباره راعي اتفاقية أربيل متابعتها، وهو ما يعطيه الحق في متابعة سير العملية السياسية في العراق حتى استكمال الحكومة لاسيما بعد أن لاحظنا تريثاً من قبل دولة القانون في تطبيق بنود اتفاقية أربيل.

× إذا كان الأمر يتعلق باتفاقية أربيل فهناك بعض الأطراف لاسيما دولة القانون تؤكد أن الكثير من بنودها غير دستوري؟

– أنا اطرح عليهم سؤالا، عندما وقعوا على هذه الاتفاقية، هل كان الدستور العراقي الحالي موجودا أم لا؟ وبالتالي لماذا وقعوا وألزموا أنفسهم بها إن كانت غير دستورية؟.

× تضاربت التصريحات بين العراقية ودولة القانون، ففي الوقت الذي تقول الأولى إن الاتفاقية لم ينفذ منها سواء اختيار رئيس الوزراء، تؤكد دولة القانون تنفيذ اغلبها باستثناء ملفي السياسات العليا والوزارات الأمنية، هل لك أن تطلعنا على الحقيقة؟

– ما تبقى منها حوالي أربعين بالمئة والتي تعد الأهم بين نقاط الاتفاقية الـ٩، فقد تم توزيع الوزارات واختيار الرئاسات الثلاث ونوابهم، على أية حال فما تبقى هو الجزء الأهم من الاتفاق السياسي ويجب على دولة القانون تنفيذه.

× لماذا خلت الاتفاقية من سقف زمني معين لتنفيذ بنودها؟ ألا ترى في ذلك عيبا؟

– بما أن الحكومة مقترنة بزمن معين –أربع سنوات–، هذا يعني يجب تطبيق ما تم إبرامه خلال اقرب فرصة ممكنة، من خلال استكمال الوزارات الناقصة لاسيما الأمنية، وإذا استمر الوضع كما هو عليه فأننا أمام صنع دكتاتورية من طراز آخر وان الكرد سوف لن يكونوا شركاء في تكريس السلطة بيد جهة واحدة.

× نقل عن الكرد مخاوفهم من تسليح الجيش العراقي، هل هذا صحيح؟

– نحن نخشى عقيدة الجيش، يجب أن يكون للعراق لا لمكون أو حزب معين، فالوجود الكردي داخل القوات الأمنية تناقص إلى حد كبير بعد إن كان ١٩٪ في ٢٠٠٦ وصل حاليا إلى ٤٪ بعد تجريد الكثير من صلاحياته، أما التسليح فنحن أول من طالب به حتى يكون العراق قادرا على حماية نفسه.

× لكن هناك قيادات في الجيش كردية، كرئيس أركان الجيش وقائد القوات الجوية؟

– هذا أمر صحيح، ولكن الصلاحيات كلها بيد القائد العام للقوات المسلحة.

× المادة ١٤٠، وفقا للدستور العراقي يجب أن ينفذ الإحصاء قبل ٢٠٠٧، وهو ما لم يحصل أيعني ذلك انتهاءها؟

– هذه المادة غير منتهية الصلاحية إلا في حالة واحدة من خلال تطبيقها فهي ليست مادة كيميائية حتى تفسد بعدم استخدامها، ونحن الكرد لا نستغني عن المناطق التي استقطعت منا في وقت سابق، وفي حال عدم تنفيذها سنرجع إلى إرادة الشعب الكردي، ونحن لا نضحي بكردستانية كركوك.

× دعنا نركز على مدينة كركوك، البعض يرى أن الخلاف عليها ليس عراقيا فحسب إنما هناك دول إقليمية والمعني هنا تركيا لا تريد إدخالها ضمن كردستان؟

– الموضوع عراقي بحت، ولكن هناك جهات تتشبث بالأجندات الإقليمية.

× وصلنا إلى الباب الثاني من الدستور، ملف الحريات المثير للجدل، كيف تقيّمها في ظل الأوضاع الراهنة؟

– أنا أعود لأقول انه لغم يتخوف منه الذي يريد تقييد الحريات في العراق، الدستور كفل هذا الملف، ولكن الوعي في المجتمع العراقي لم يصل إلى مرحلة فهمها بعد وبالتالي نحن نحتاج إلى بناء مجتمع متمدن، لان الواقع في المجتمع هو من أخرج هكذا سياسيين سلطويين، وبالتالي يجب البدء بأسفل الهرم من الأسرة العراقية التي تمنع العنصر الأنثوي من ممارسة حريتها المكفولة وفق للاتفاقات الدولية وبما لا يتعارض مع القيم السائدة، وان الثقافة التي يدعيها البعض إذا لم تنعكس على سلوك الفرد تبقى مجرد ادعاء، فليست هناك ثقافة محلية إنما هي إنسانية سائدة في كل المجتمعات، وإذا ما وصلنا لتقويمها في العراق فإننا في مراحل متدنية جدا، فنحن نعيش تحت رحمة المرجعيات بكل طوائفها ومذاهبها تحت تأثير العقيدة، في الوقت الذي نحتاج إلى دولة المواطنة والعقل البشري وبالتالي يجب على المواطن الابتعاد كل البعد عن التأثيرات الجانبية.

× يبدو الأمر بعيد المنال، لان بطل المشهدين السياسي والثقافي عقائدي التفكير؟

– إذن لا تتحدث معي عن دولة المواطنة في ظل سيطرة لعقيدة أحادية الجانب ولا نتقبل الأخرى، لذلك ندعي الحرية وليسنا أهلاً لها، فهي نتاج الوعي الإنساني لا شعار يرفع في فترة انتخابية أو أمام محفل دولي، وأنا أقول إن الذي يلوم السلطة فحسب يجافي الحقيقة، فالمسؤولية ملقاة على عاتق المثقفين والمسوؤلين الاجتماعيين كالأستاذ الجامعي ورئيس العمل وربّ الأسرة، وان جميع السلطات في العراق بما فيها السياسية والدينية والاجتماعي تخشى الحريات، وان الحصول عليها يكون بضريبة لا مجانا كما يصور لنا البعض الذين يتبجحون بها حتى يتحدثون هم فقط ولا يسمحون للغير التمتع بها، أما الحديث عن السلطة السياسية أنا أتساءل، أليس هم من هرب من قمع النظام البائد بحثا عن الحرية ورجع البعض يحاول ممارسة أسلوبه نفسه إلى حد ما وهذا يدل على أن بيئة العراق تخلق دكتاتورا.

× هل يعني ذلك انعداما للحرية في البلاد؟

– مع الأسف الإنسان العراقي لا يستطيع ممارستها.

× من يقمع المطالبين بالإصلاح في ساحة التحرير؟

– نحن العراقيين.

× تتصور أن أنقرة ستسكت عن ضم كركوك إلى كردستان؟

– إننا نتحاور مع العراقيين، وليس لدينا ما نقوله مع غيرهم في تسوية الخلافات الداخلية بما فيها ١٤٠، بالرغم من عدم مساومتنا على هوية كركوك ولكن لا نلغي القوميات الأخرى ونعترف بالعرب والتركمان.

× كيف لكم إقناع هذه القوميات في إقليم يراه البعض قوميا للكرد؟

– ثمة فرق بين الكردي وكردستان، فالأخير إقليم يعيش فيه مختلف القوميات والأديان، هناك العرب والتركمان والمسيحيون متأصلون فيها، وإذا كان الحديث عن القومية التركمانية فلهم جميع الحقوق كالتحدث باللغة الأم وممارسة طقوسهم وهذه ليست منة منا إنما حق لهم وإنهم يمتلكون نوابا في برلمان كردستان أكثر من مجلس النواب الاتحادي.

× انتم تفكرون بربط البيشمركة بالمنظومة الدفاعية فيما يتعلق بالتدريب والتسليح فقط، لماذا لا يتم دمجها في الجيش حتى تكون المنظومة واحدة بعيدا عن المسميات الأخرى؟

– نحن لا نعرف عقيدة الجيش العراقي كي ندخل البيشمركة في تشكيلاته، لا بد من أن أؤكد نقطة غاية الأهمية، ان البيشمركة تتحرك وفق أوامر منسقة بين رئيس الإقليم والقائد العام للقوات المسلحة، إذا كان الأمر متعلقاً بالدخول إلى أراضي خارج الإقليم.

× هل أن دخول جيش البيشمركة مناطق جولاء والسعدية كانت بالتنسيق مع المالكي؟

– هذا أمر آخر، فهذه مناطق متنازع عليها، ولكن هناك تهديدات من قبل الجماعات الإرهابية إلى الكرد، لدينا إحصائيات عن عدد العوائل الكردية المهجرة من هذه المناطق إذ وصل العدد إلى ١١٧٦ عائلة تركت هذه المنطقة، واستشهاد أكثر من ٤٠٠ شخص كونهم ينتمون إلى القومية الكردية.

× لكن هذا الأمر وفقا للقانون غير مقبول لان الموضوع من اختصاص القوات الأمنية الاتحادية؟

– وماذا نفعل إذا كانت القوات الأمنية المتواجدة في المنطقة تعاون الإرهابيين على طرد الكرد، وإذا كانت الحكومة الاتحادية غير قادرة على حماية مكون مهم داخل ديالى، فإننا سنأخذ على عاتقنا حمايتهم، الكرد هناك يتعرضون إلى مخطط لتهجيرهم.

السلطة بأنواعها السياسية والاجتماعية والدينية تخشى الحريات